S/PV.7765

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٦٥

الأربعاء، ٣١ آب/اغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميندیث غراتيرول
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1627470 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد الشيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد: أشكركم على هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات في مسار السلام في اليمن.

كان الشهر الماضي مأساوياً بالنسبة لليمن. مغادرة الوفدين للكويت من دون التوصل إلى اتفاق نهائي خيبت آمال ملايين اليمنيين الذين كانوا يأملون أن تفضي المشاورات إلى إنهاء النزاع والعودة إلى المسار الانتقالي السلمي. على الصعيد اليمني، فقد أعقب اختتام مشاورات الكويت انهيارا خطيرا لوقف الأعمال القتالية وتزايدا ملحوظا في العمليات العسكرية. وتخلل الأسابيع الأخيرة مواجهات عنيفة في محافظات صنعاء وتعز والجوف وشبوة ومأرب وكذلك على المنطقة الحدودية بين اليمن والمملكة العربية السعودية. وقد أدى هذا العنف إلى وفاة وإصابة عشرات المدنيين، ونتج عنه المزيد من الدمار والنزوح.

رافق القتال انتهاكات عديدة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وقد أدان الأمين العام للأمم المتحدة في ١٧ آب/أغسطس تواصل تصعيد القتال داخل اليمن وعلى الحدود وعمليات القصف الجوي والمدفعي والقتال على الأرض. كما استنكر بشدة استهداف مستشفى بحجة.

وفقا لتقارير منظمات حقوقية، تم اعتقال ٦٠ شخصا من المجتمع البهائي في صنعاء، منهم ستة أطفال، بدون أن توجه إليهم أي تهم. كما وردت تقارير عن توقيفات أخرى في ١٦ آب/أغسطس الجاري. مما يعد مؤشرا مقلقا على عدم احترام حقوق الأقليات، وأكرر نداء المنظمات والمجموعات الحقوقية التي تطالب بالإفراج الفوري عن المحتجزين. وفي هذا الصدد، نذكر الأطراف بضرورة إطلاق سراح كافة المعتقلين والسجناء والأسرى السياسيين، وهو ما اتفقنا عليه في الكويت. كما أناشد المجموعات والجهات المعنية كافة احترام واجباتها وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما حماية المدنيين والبنية التحتية.

وأود التأكيد على أن هذا التصعيد العسكري المستمر لا يخدم إلا المجموعات الإرهابية التي يوفر الفرص لانتشارها. فتنظيما القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يستغلان غياب مؤسسات الدولة لإحداث المزيد من الخراب والدمار على أرض اليمن. ففي ٢٩ آب/أغسطس أدى هجوم انتحاري في عدن إلى مقتل وإصابة العشرات من المدنيين. وأنا أدين هنا بشدة هذا العمل الجبان.

ومن خلال العمليات الأمنية في زنجبار وحضرموت وتوقيف مشتبه بهم ينتمون إلى القاعدة تبين أن للجيش اليمني القدرة على مواجهة المجموعات المتطرفة، إلا أن غياب الدولة في مناطق عديدة من اليمن والفوضى الناجمة عن النزاع تساعد على انتشار هذه المجموعات الإرهابية التي تشكل خطرا كبيرا على المنطقة عامة.

انتهت مشاورات الكويت بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات الصعبة. وأود هنا أن أجدد تقديري لأمير دولة الكويت صاحب السمو صباح الأحمد الجابر الصباح على الاستضافة الكريمة وعلى جهوده شخصيا في تشجيع الأطراف اليمنية على التوصل إلى اتفاق. إن مشاورات الكويت وإن لم تتوصل إلى حل سياسي شامل إلا أنها أفضت إلى نتائج مهمة. فخلال هذه المشاورات تبلورت ملامح خارطة طريق سنتوسع في العمل عليها في الأسابيع المقبلة. وقد اتفقنا قبل مغادرة الكويت على متابعة المشاورات مع كل طرف على حدة قبل أن نعيد الجميع إلى طاولة حوار واحدة في غضون شهر. إن تأخر التوصل إلى اتفاق أمر في غاية الخطورة خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية في البلد. إن تأخر سداد المرتبات في أجزاء كثيرة من اليمن أمر يدعو إلى القلق وقد يؤدي انعدام الموارد والنقص في السيولة إلى استحالة سداد المرتبات في الأشهر القادمة. وتشير بعض التقارير إلى أن بعض موظفي الدولة المدنيين في عدن ومناطق أخرى في الجنوب لم يستطيعوا تحصيل مرتباتهم. إن وقف تحويل المرتبات يعرض المزيد من اليمنيين لخطر الفقر المدقع كما يهدد بتفاقم الوضع الإنساني المتردي. سيكون من الضروري إيجاد حلول عملية بشكل يسمح لليمن بتخطي أزمة السيولة ويضمن استمرار سداد المرتبات في كل أنحاء البلد دون تمييز.

إنسانيا، أدى تزايد العنف في اليمن إلى تردى الوضع الإنساني بشكل كبير. فقد وصل عدد النازحين داخل البلد إلى أكثر من ٣ ملايين نسمة فيما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمعدل أكثر من ٦٠ في المائة مقارنة مع الأسعار قبيل الأزمة. وبالمقابل انخفضت الأجور بشكل ملحوظ ومع تزايد الحاجة إلى المساعدة تواجه المنظمات الإنسانية عراقيل وتحديات متزايدة للوصول إلى كثير من المناطق المتضررة. ومن الضروري الإشارة إلى أن القطاع الصحي والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى تعاني بدورها بحكم الاحتياجات المتزايدة والموارد المتناقصة فضلا عن ذلك فإن توقف رحلات شركة الطيران اليمنية من وإلى صنعاء أغلق الطريق على اليمنيين الساعين لطلب الرعاية الطبية العاجلة خارج البلد، وأزال بذلك حبلا لنجاة من هم في أشد الحاجة إليه. وفي هذا السياق، أرحب بإعلان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد جون كيري تأمين ١٨٩ مليون دولار إضافية لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي لم يؤمن منها حتى الآن سوى ٢٨ في المائة.

لقد قمت خلال الأسبوعين الماضيين باجتماعات مكثفة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة قطر. كما التقيت في الرياض مع الرئيس اليمني فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي وكذلك مع رئيس الوزراء أحمد بن داغر اللذين جددا التزامهما بمتابعة المشاورات على أساس المبادئ والمرجعيات التي تم التوافق عليها في الكويت. كذلك التقيت في هذه الزيارات مع وزراء خارجية وشخصيات دبلوماسية وسياسية من اليمن وسلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. هذه الاجتماعات أكدت تواصل الدعم الدولي لمسار السلام والالتزام الكامل بمساعدة البلد على تخطي التحديات الإنسانية والاقتصادية. وفي لقاء مشترك خلال زيارتي الأخيرة للمملكة العربية السعودية، أطلعت وزراء خارجية المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على ما توصلنا إليه خاصة وأن الهدف من هذا اللقاء هو تذليل العقبات التي تعيق تقدم مسار السلام. وقد تلا هذا الاجتماع في جدة لقاء مع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الذين أكدوا دعمهم التام لجهود الأمم المتحدة. وتبين خلال اللقاءين حرص المشاركين على العودة إلى قرار وقف الأعمال القتالية الذي أعلن في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وعلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي كامل وشامل

مع جدول زمني واضح للإجراءات الأمنية والسياسية بناء على قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) والقرارات ذات الصلة والبيانات الأخرى ذات الصلة ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية.

إن الاتفاق المقترح يفتح المجال لإنشاء حكومة وفاق وطني مباشرة بعد تسليم السلاح في صنعاء وبعض المناطق الحيوية. سيتم الإشراف على التنفيذ من خلال لجان عسكرية وأمنية يتم تشكيلها من كبار الخبراء العسكريين المتفق عليهم من الطرفين. كما تتولى هذه اللجان مسؤولية حماية أمن المواطنين وسلامة البنية التحتية ومؤسسات الدولة. وسينص هذا الاتفاق على إعادة تفعيل مؤسسات الدولة بشكل فوري وحازم.

إن استئناف المشاورات المباشرة لن يكون ممكنا إلا إذا احترمت الأطراف التزامها بالحل السلمي وعدم اتخاذها لأية قرارات أحادية تؤثر على عملية السلام. وأود أن أسجل هنا قلقي الشديد من إعلان أنصار الله والرئيس السابق على عبد الله صالح عن تشكيل مجلس سياسي بصلاحيات إدارية وأمنية واقتصادية وتشريعية واسعة. إن هذه الأفعال تخالف الالتزامات التي قدمها كل من أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام للمشاركة الفعالة في مسار السلام وفقا لما أوصى به مجلس الأمن. وتخلق عراقيل جديدة محتملة للتقدم نحو اتفاق بين الأطراف. إن المبادرات الأحادية من هذا القبيل تعيق مسار السلام وتعرقل وقف النزاع المسلح فمن الصعب طرح حلول سياسية تفاهمية بينما هناك قرارات تتخذ من جهة واحدة ولا تتماشى مع التصور العام لاتفاق مستقبلي شامل.

وأنا أحث الأطراف على الامتناع عن أية قرارات أحادية لا تخدم مسار السلام في اليمن. واستنادا على الدعم الدولي والإقليمي سوف أواصل مشاوراتي مع وفد الحكومة اليمنية ووفد المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله حتى تتم بلورة المقترحات المقدمة ونبني على ما تم التوصل إليه في الكويت وكذلك مخرجات الاجتماع في جدة.

من أجل تسريع وتيرة لعقد جولة جديدة من المشاورات يبقى الالتزام الكامل بوقف الأعمال القتالية ضروريا. فتواصل العنف لن يساعد على التوصل إلى حل سلمي. وبناء على ذلك فإن الأولوية في اجتماعاتي مع الأطراف ستكون لتجديد التزامهم بتثبيت وقف الأعمال القتالية، بدءا بانتقال كامل لأعضاء لجنة التهدئة والتنسيق إلى ظهران الجنوب في المملكة العربية السعودية بحسب ما تم الاتفاق عليه في الكويت. وكما أكدنا فيما سبق فإن وقف الأعمال القتالية يشتمل على الإنهاء الكامل لمختلف العمليات العسكرية برا وبحرا وجوا وأيا كان نوع السلاح المستخدم. ومن الضروري أن تشمل كذلك تهدئة كاملة على حدود اليمن مع المملكة العربية السعودية. إن إعادة التزام الأطراف بوقف الأعمال القتالية سيجنب اليمن المزيد من الخسائر البشرية ويفسح المجال لمزيد من المساعدات الإنسانية كما سيزيد الثقة للتوصل إلى حل سلمي شامل. وحده الحل السياسي التوافقي سيساهم في إنهاء الظلم ووقف هدر الدماء في البلد. لقد عانى اليمنيون الكثير ولفترة طويلة وعلى القيادات اليمنية أن تبرهن على حرصها على أمن الوطن والمواطن وأن تعمل على إعادة السلام إلى اليمن بدون أي تسويف أو تأخير.

إن السلام في اليمن أولوية وسلامة اليمنيين يجب أن تكون من المسلمات. لقد جندت الأمم المتحدة كل خبراتها السياسية والإدارية لمساعدة اليمنيين ولكن ذلك لا يكفي إن لم يتحمل المسؤولون مسؤولياتهم الوطنية ويغلبوا المصلحة العامة. إن الأمم المتحدة لم ولن تخذل اليمن وعلى المسؤولين اليمنيين تحمل مسؤولياتهم الوطنية حتى لا يخذلوا اليمنيين، كل اليمنيين في الشمال وفي الجنوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ولد الشيخ أحمد على إحاطته الإعلامية وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة السفير رملان بن إبراهيم الممثل الدائم

لماليزيا على قيادته الحكيمة لأعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس الجاري، وعلى إتاحه الفرصة لنا للحديث أمام مجلسكم الموقر، كما أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة وإلى مبعوثه الخاص إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد على الجهود الكبيرة التي قام بها، وما زال يقوم بها منذ انتهاء جولة المشاورات في الكويت استمرارا لما سبق من جهود مشكورة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام ينهي مأساة الحرب التي أشعلتها مليشيات الحوثي – صالح ضد شعبنا منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

كان يحدونا أمل كبير اليوم بأن تأتي جلسة الإحاطة هذه وقد تم الولوج في طريق السلام، فيما لو استشعر الطرف الانقلابي كآبة الوضع الذي بات يخيم على بلدنا، اليمن، ووافق على الورقة التي تقدم بها المبعوث الخاص كمحصلة ونتاج لتفاوض استمر قرابة المائة يوم بين الوفد الحكومي والانقلابي في دولة الكويت العزيزة على قلوبنا نحن أبناء اليمن. إلا أن نوازع الشر والرغبة الجامحة لدى مليشيات الحوثي وصالح في مواصلة مغامرة الحرب العدمية وقتل الأبرياء وتهجير الآمنين وتفجير المنازل ودور العبادات والاعتداء على المناطق الحدودية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، ومواصلة تجارة الموت التي تغذيها شبكات الإرهاب في إيران وعبر ذراعها الإقليمية المتمثلة في حزب الله، أبت إلا أن تستمر في عدوانها الآثم والجبان على شعبنا ويمننا وجوارنا الأخوي. واستمرت هذه العصابات التي اختطفت الدولة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والتي لا تمتلك أدنى شرعية ولا مسوغ قانوني في تدمير مقومات الوطن ووضع أهلنا رهائن لمشروعها التوسعي الطائفي المقيت، ومحاولاتها المستميتة للبحث عن شرعية عبر تنصيب صالح والحوثي ممثلين للشعب اليمني الذي لفظهما، وخرج في ثورة من أروع ثورات الوعي العربي لاجتثاث نظام صالح العائلي.

لقد جددت الحكومة اليمنية، بما لا يدع مجالاً للشك، عزمها الثابت على انتهاج خيار السلام كمبدأ لا حياد عنه لإنهاء معاناة شعبنا اليمني الصابر الذي تحمل ولا يزال تبعات الحرب الظالمة التي شنتها مليشيات الحوثي وصالح على كل مناطق اليمن، إيمانا من الحكومة بأن السلام هو السبيل الوحيد للخلاص من طغيان العصابات الإجرامية وأمراء الحرب، ومنذ اليوم الأول كان تجاوب الحكومة اليمنية إيجابيا مع مساعي السيد الأمين العام ومبعوثه إلى اليمن، وقدمنا في الحكومة اليمنية وما نزال التنازلات الصعبة والمؤلمة لتحقيق السلام في اليمن فيما كان موقف الطرف الانقلابي متشددا ورافضا للحلول السلمية ومصرا على بقاء الحال وسيطرة المليشيات والعصابات على حاضر ومستقبل اليمن. وحينما كنا نؤكد على أهمية المرجعيات في الأزمة اليمنية والمتمثلة في المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني وأبرزها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) كان الطرف الانقلابي يصر على التنصل منها، ووصل به الحال في إعلانه الأخير أحادي الجانب إلى ادعاء دفن المرجعيات لأنها لا توافق هواه في الاستحواذ على الدولة.

لقد أكد المجتمع الدولي والإقليمي مرارا أن الحل للأزمة اليمنية لا يمكن أن يقبل بتكرار نموذج حزب الله في اليمن، ولا يمكن القبول بوجود دويلات داخل الدولة. وحينما انفضّت مشاورات الكويت بعد رفض الطرف الانقلابي التعامل الإيجابي مع مساعي المبعوث الخاص ومساعي الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن، تواصلت الجهود الدولية وتمخضت عن الأفكار التي أطلقتها الاجتماعات الوزارية للرباعية الدولية في جدة بالمملكة العربية السعودية وما تلاها من اجتماعات للدول الخليجية وأمريكا وبريطانيا بالتنسيق مع روسيا وبمشاركة مبعوث الأمم المتحدة، كانت الحكومة اليمنية أول المرحبين بالأفكار التي تمخضت عن اجتماعات جدة، فيما واصل الطرف الانقلابي وبإصرار رفضه لكافة المساعي الدولية.

إن عناصر السلام والسعي من أجل السلام تختل حينما يتعلق الأمر بالتعاطي مع مليشيات شعارها الموت وتجارتها

القتل والتدمير والزج بالأطفال إلى ساحات الحرب، تحركها رغبات تجارة التوسع الطائفي التي تروج لها طهران وتغذيها عصابات تستدعي الإرهاب الدولي للمزيد من التدمير للنسيج الاجتماعي وتزداد ثراء على حساب آلام أبناء الشعب اليمني المسحوق والمغلوب على أمره. إن الحرب يمكن أن تكون نهايتها اليوم إذا ما انتفض الكيان الجمعي الحي للشعب اليمني ضد طاغوت المليشيات الإجرامية التي أحالت حياة شعبنا إلى كابوس حقيقي، لتعود كل القوى السياسية اليمنية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الذي صغناه بأحلامنا وتطلعاتنا المشروعة للحاق بركب الإنسانية التي تسعى اليوم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما تدمر عصابات الحوثي وصالح القليل الذي بنيناه في اليمن بمساعدة الإقليم والعالم. وفي الوقت الذي يواصل الانقلابيون رفع شعارات الموت، نواصل نحن في الحكومة اليمنية جهودنا لاستعادة الأل وإعادة الحياة للمناطق التي تتواجد فيها الحكومة وتعزيز الأمل في بناء يمن ديمقراطي اتحادي لا غالب فيه ولا مغلوب يعيش في سلام وانسجام مع بيئته الأخوية في الخليج والجزيرة ويكون رافدا للخير والسلام والأمن في الإقليم والعالم. لقد بلغت معاناة الشعب اليمني مستويات مهولة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات، فيما تتواصل بشكل يومي انتهاكات حقوق الإنسان، وتعمل الحكومة اليمنية على مدار الساعة لتخفيف الآثار المدمرة للحرب العبثية التي فرضتها المليشيات على حياة شعبنا، حيث تناول تقرير اللجنة الوطنية المستقلة لانتهاكات حقوق الإنسان حجم الجرائم التي لحقت بالوطن والشعب. إننا في الحكومة اليمنية نهيب بالمجتمع الدولي وأصدقاء اليمن للوقوف مع الشعب اليمني في مواجهة هذا الرفض والتعنت الذي يبديه الانقلابيون حيال جهود المبعوث الأمي، ومساعدتنا في جهود التعافي الاقتصادي وتمكين الحكومة الشرعية من تحمل مسؤولياتها الخدمية والإنسانية في إعادة إعمار اليمن.

ا في الختام، تثمن الحكومة اليمنية كثيراً الجهود الكبيرة التي يبذلها السيد الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى اليمن السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، وكذلك الجهود التي يبذلها مجلسكم الموقر، وسفراء مجموعة الـ ١٨ لتحقيق السلام الأمن والاستقرار في اليمن. كما نجدد شكرنا وعميق امتناننا للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول التحالف العَربي لاستعادة الشرعية في اليمن. وتهيب الحكومة اليمنية بجميع أعضاء مجلس الأمن وتدعوهم إلى مواصلة جهودكم الموحدة التي رافقت الأزمة في اليمن منذ بدايتها في ٢٠١١، وبفضل هذا الموقف الموحد لمجلس الأمن تحقق الكثير من الإنجازات في اليمن والتي تضاف إلى سجل الأمم المتحدة الناصع في حل المنازعات في العالم، ومن هنا فإننا نطالب مجلسكم الموقر باتخاذ موقف صارم تجاه الانقلابيين الذين أثبتوا حتى الآن رفضهم الالتزام بمتطلبات السلام ولايزالون يضعون العراقيل والعقبات المتواصلة أمام استئناف عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.